السماع وأثره في التقعيد الصرفي عند ابن مالك
دراسة في كتاب إيجاز التعريف في علم التصريف

Hearing and Its Impact on Morphological Rule Formation According to Ibn Mālik: A Study in His Book Ījāz al-Taʿrīf fī ʿIlm al-Taṣrīf

م. د علي جاسم جثير عودة

Assist. Prof. Dr. Ali Jasim Juthair Ouda

كلية الإمام الكاظم ع الجامعة / أقسام ذي قار

College of Imam al-Kadhim
University – Dhi Qar Departments
E-mail: Aliasssad1982@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الســـماع، ابن مالك، إيجاز التعريف، الســـماع، ، النقل، والمطّرد، وغير المطّرد، وكثرة الاستعمال، وغير المقيس عليه.

Keywords: hearing, Ibn Malik, concise definition, hearing, transmission, consistent, inconsistent, frequent usage, and not based on analogy.

الملخص

يتناول بحثنا الموسوم (السماع وأثره في التقعيد الصرفي عند ابن مالك دراسة في كتاب إيجاز التعريف في علم التصريف) مفهوم السَّماع في الدرس اللغوي العربي، من حيث تحديد دلالته اللغوية والاصطلاحية، وإيضاح منزلته في بناء القاعدة النحوية والصرفية، والتركيز على حضوره في كتاب إيجاز التعريف في علم التصريف للإمام ابن مالك. وقد انطلق البحث من تأصيل مفهوم السماع في المعاجم اللغوية وكتب الأصول النحوية، مرورًا بتعريفاته عند العلماء، ولا سيما عند (أبي البركات الأنباري وجلال الدين السيوطي)، مع إظهار الفروق الدقيقة بين مصطلحاته: كالرواية والنقل والحكاية.

كذلك استقرأ البحث مصادر السماع عند علماء العربية، وأولها القرآن الكريم وقراءاته، على وفق الضوابط التي قررها (ابن الجزري)، ثم الحديث النبوي الشريف، وبيان اتجاهات النحويين في الاحتجاج به، ثم كلام العرب شعرًا ونثرًا، لتمييز طبقات الشعراء المحتج بشعرهم. وتوقف البحث عند قضية اختلاف اللغات العربية وموقف العلماء منها، مستعينًا بآراء ابن جني في حجية اللغات.

ثم انتقل البحث إلى دراسة تطبيقية لمفهوم السماع في كتاب (إيجاز التعريف في علم التصريف)؛ فبيّن تنوّع الألفاظ التي عبّر بها ابن مالك عن السماع، مثل: السماع، والرواية، والنقل، والشاذ، والنادر، والمطّرد، وغير المطّرد، واللغة، وكثرة الاستعمال، والضرورة، وغير المقيس عليه. كما كشف عن مصادر السماع المعتمدة لديه: القرآن الكريم، القراءات القرآنية، الشعر، أقوال العرب، أمثالهم، آراء العلماء، لغات القبائل، مع تحليل منهجية ابن مالك في ترجيحه بين اللغات، وتعليله لكثرة الاستعمال، وتفريقه بين الكثير المطّرد والقليل غير المقيس عليه.

وقد خلص البحث إلى أن السماع عند ابن مالك ليس مجرد نقل المأثور، بل هو أصلٌ منهجيٌّ في عملية التقعيد الصرفي، إذ تتداخل فيه معايير الكثرة، والاطراد، وصحة النقل، بما يعكس وعيًا أصوليًّا دقيقًا بطبيعة اللغة العربية وخصائصها.

Abstract

Our research, entitled "Auditory Transmission and its Impact on Morphological Rules in Ibn Malik: A Study of the Book 'Ijaz al-Ta'rif fi 'Ilm al-Tasrif'," examines the concept of auditory transmission in Arabic linguistic studies. It defines its linguistic and technical meanings, clarifies its role in establishing grammatical and morphological rules, and focuses on its presence in Imam Ibn Malik's book, 'Ijaz al-Ta'rif fi 'Ilm al-Tasrif'. The research begins by tracing the concept of auditory transmission back to linguistic dictionaries and foundational grammatical texts, then moves on to its definitions by scholars, particularly Abu al-Barakat al-Anbari and Jalal al-Din al-Suyuti, highlighting the subtle differences between its various terms, such as narration, transmission, and storytelling.

The research also examined the sources of transmission (of knowledge) among Arab scholars, beginning with the Holy Quran and its various readings, according to the criteria established by Ibn al-Jazari, followed by the Prophetic Hadith, and an explanation of the grammarians' approaches to its use as evidence. It then explored the poetry and prose of the Arabs to distinguish between the different classes of poets whose work was considered authoritative. The research also addressed the issue of variations in Arabic dialects and the scholars' stance on them, drawing upon Ibn Jinni's views on the authority of dialects.

The research then moved to an applied study of the concept of hearing in the book "Ijaz al-Ta'rif fi 'Ilm al-Tasrif" (A Concise Definition in the Science of Morphology). It demonstrated the variety of terms Ibn Malik used to express hearing, such as: hearing, narration, transmission, anomalous, rare, regular, irregular, language, frequent usage, necessity, and that which is not based on analogy. It also revealed the sources of hearing upon which he relied: the Holy Quran, Quranic readings, poetry, Arab sayings, proverbs, scholarly opinions, and tribal dialects. Furthermore, it analyzed Ibn Malik's methodology in prioritizing among dialects, his explanation of frequent usage, and his distinction between frequent and irregular usage and infrequent usage not based on analogy. The research concluded that for Ibn Malik, "hearing" (or "sama'") is not merely the transmission of established usage, but rather a fundamental methodological principle in the process of morphological codification. It involves the interplay of criteria such as frequency, consistency, and accuracy of transmission, reflecting a profound and nuanced understanding of the nature and characteristics of the Arabic language.

مقدمة

يُعَدّ الســـماع من أبرز الأســـس المنهجية التي اعتمد عليها علماء العربية في بناء القواعد اللغوية والصـرفية، فهو من الأسـاس الأول الذي اسـتند إليه الدرس اللغوي في اسـتنباط الظواهر وتفســـيرها، قبل القياس والاجتهاد والتعليل. وقد تنوّعت دلالات القياس عند القدماء بين المعنى اللغوي الذي يشير إلى إدراك الصوت سمعيًا، والمعنى الاصـطلاحي الذي اصـطلح عليه علماء العربية ليعني: الكلام العربي الفصـيح المنقول بالنقل الصـحيح الذي يُعتدّ بكثرته واطراده. ولأجل ذلك؛ ظهرت منظومة واســـعة من مصـــادر الســـماع، يندرج في مقدمتها القرآن الكريم والقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب من شعر ونثر ولغات ولهجات، ثم ما نُقل عن أفواه العرب من أمثال وأقوال وروايات.

وبما أنَّ السماع ظلّ محورًا رئيسًا في جهود النحاة واللغويين؛ فإن النظر الدقيق في كتبهم يكشـــف عن اختلاف في توظيفه وحجّيته، وتفاوت في حدوده بين المدارس النحوية، ولا ســـيّما البصرية والكوفيّة. وفي ثنايا هذا الجدل ظهر علماءُ أعادوا تنظيم مفهوم السماع وضوابطه، وكان من أوائلهم ابن مالك الذي عُرِف بسعة استقرائه ودقة منهجيته في كتاباته الصرفية والنحوية، ومن بينها كتابه (إيجاز التعريف في علم التصريف) الذي يُعَدّ أنموذجًا بالغ الدلالة على كيفية توظيف السماع في بناء القاعدة الصرفية وترجيح بعض اللغات على بعض.

ويأتي هذا البحث ليقدم دراســة (تحليلية وصــفية) لمفهوم الســماع في التراث العربي، ثم ليتعمّق في إظهار مصـادر السـماع عند ابن مالك وطرائق توظيفه لها في كتابه إيجاز التعريف، متتبعًا مصطلحاته، واستشهاداته، ومواقفه من لغات القبائل، ومن القرآن والقراءات، ومن الروايات والشعر، ومن آراء العلماء. كما يسعى البحث إلى إظهار أثر السماع في تشكيل النظام الصرفي، وفي توجيه الخلاف بين النحاة، وفي بناء المعيار اللغوي العربي.

يهدف هذا العمل إلى إعادة قراءة مفهوم السـماع قراءةً تكشـف عن ثرائه ومرونته وفاعليته في الدرس اللغوي القديم، ويؤكد في الوقت نفسه أهمية السماع في الدراسات اللسانية الحديثة التي تبحث عن التوازن بين النقل والقياس، وبين الوصف والتقعيد، في ضوء التراث العربي الأصيل.

أولا– السّماع في اللغة والاصطلاح

السماع في اللغة: يقول ابن فارس أنّ ((السِّينُ وَالْمِيمُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ إِينَاسُ الشَّيْءِ بِالْأُذُنِ، مِنَ النَّاسِ وَكُلِّ ذِي أُذُنٍ. تَقُولُ: سَمِعْتُ الشَّيْءَ سَمْعًا. وَالسَّمْعُ: الذِّكْرُ الْجَمِيلُ. يُقَالُ: قَدْ ذَهَبَ سِمْعُهُ فِي النَّاسِ، أَيْ صِيتُهُ. وَيُقَالُ سَمَاعِ بِمَعْنَى اسْتَمِعْ. وَيُقَالُ سَمِعْتُ بِالشَّيْءِ، إِذَا أَشَعْتُهُ لِيُتَكَلَّمَ بِهِ)) (ابن فارس، 1979. ج2، ص102).

أما السـماع في الاصـطلاح: سـمّاه أبو البركات الأنباري: (النقل) وعرّفه بانه: ((هو الكلام العربي الفصـــيح، (المنقول بالنقل الصـــحيح) الخارج عن حدّ القلة الى حدّ الكثرة)) (الأنباري، 1971. ص81). وعرّفه السـيوطي قائلا : ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصـاحته، فشـمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسـدت الألسـنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا عن مسـلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع، لا بد في كل منها من الثبوت)) (السيوطي، 1989. ص67).

ثانيًا– مصادر السّماع عند علماء اللغة:

أولًا– القرآن الكريم:

لقد كان القرآن الكريم مصـــدرًا مهمًا من مصـــادر الاحتجاج في اللغة والنحو، فهو أبلغ الكلام وأفصـــحه، وهذا ما لا جدال فيه، أما ما حدث من جدال في الاحتجاج في بعض الآيات القرآنية، فهذا لا يُعنى به القرآن الكريم بوصـفه نصّـا شـموليًا كليا موحدًا متجانسًـا، ((وإنما نقصـد بالقرآن عددًا من القراءات التي قد يكون بين إحداها والأخرى خلاف في صـوت أو لفظ أو تركيب نحوي لآية من آيات القرآن)) (حسّـــان، 2000. ص92)، والقراءات القرآنية مصـــدر مهم من مصادر الدرس اللغوي والنحوي، وهي تعني : ((اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما)) (الزركشـي، 1391هـــ. ج1، ص318). وقد ذكر ابن الجزري (ت 833 هـ) شروط القراءة الصحيحة، إذ قال : ((كل قراءة وافقت العربية ولو لوجه ، ووافقت احد المصـاحف العثمانية ولو احتمالًا وصـح سندها فهي القراءة الصـحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف الســـبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها ، سواء كانت عن الائمة السبعة أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين)) (ابن الجزري، د ت. ج1، ص9).

فالنص القرآني مصـــدر القراءات القرآنية، إذ ((لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته وعناية العلماء ، بضـبطها وتحريرها متنا وسـندا، وتدوينها وضـبطا بالمشـافهة عن افواه العلماء الاثبات الفصـحاء الأُبيناء من التابعين، عن الصـحابة، عن الرسول (صـلى الله عليه وسلم)، فهو النص العربي الصـحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل الينا بها في الاداء والحركات والسـكنات، ولم تعتن أمة بنص ما اعتنى المسـلمون بنص قرآنهم)) (الأفغاني، 1994، ص2).

ثانيًا– الحديث النبوي الشريف:

انقسم النحويون من حيث الاستشهاد بالحديث على ثلاثة طوائف: الاولى : تمنع الاحتجاج بالحديث مطلقًا يمثلها ابن الضائع (ت 680 هـ) وتلميذه أبو حيان الأندلسي (ت 645 هـ) (البغدادي، 1979. ج1، ص9).

والثانية : تجوِّز الاحتجاج بالحديث كله ويمثله ابن مالك (ت 672 هـ)، ورضي الدين الاستراباذي (ت 686 هـ) الذي أضاف اليه الاحتجاج بكلام اهل البيت عليهم السلام (البغدادي، 1979. ج1، ص9).

الثالثة : تتوسط بين المنع والتجويز ويمثلها أبو إسحق الشاطبي (ت790هـ)، والسيوطي (ت911هـ) في أحد مذهبيه (البغدادي، 1979. ج1، ص52).

ثالثًا: كلام العرب

ويقصد به كلام القبائل في مناسباتها وخطاباتها من شعر ونثر، سواء كان قبل بعثة النبي محمد صلى الله عليه واله وسلم أم بعده إلى ظهور اللحن وشيوعه، فما قيل من كلام العرب في هذه المدة ((يحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم)) (البغدادي، 1979. ج1، ص33).

أ- الشعر:

يعد الشعر مصدرًا مهمًا من مصادر الاحتجاج في اللغة والنحو، وقد عوّل عليه كثيرًا وعني به عناية فائقة؛ لأنه ((ديوان العرب، وبه حفظت الأنساب، وعرفت المآثر، ومنه تُعلمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله – جل ثناؤه– وغريب حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم– وحديث صحابته والتابعين)) (ابن فارس، 1997. ص212).

وقد قسموا الشعراء المحتج بشعرهم على طبقات أربع:

(الطبقة الأولى): شعراء ما قبل الاسلام ، كامرئ القيس والاعشى.

(الطبقة الثانية): المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان . (الطبقة الثالثة): المتقدمون ويقال لهم: الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق .

(الطبقة الرابعة): المولدون ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم، كبشار بن برد وابي، نواس .

فالطبقتان الاوليان يستشهد بشعرهما إجماعًا، وأما الثانية فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق ومن تابعهما يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم ، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقًا، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختاره الزمخشري (البغدادي، 1979، ج1، ص6).

ب- النـثر

لغات العرب

لقد عوّل علمـاء العربيـة كثيرًا على كلام العرب في تقعيـد القواعـد والاعتمـاد عليهـا في استنباط الأحكام، لكن اختلفوا في الاحتجاج بكلام القبائل هل يحتج بجميعها أم ببعضها، قال أبو نصر الفارابي: ((فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم ومن أشدهم توحشًا وجفاءً وأبعدهم إذعانًا وانقيادًا، وهم قيس وتميم واسـد وطيء ثم هذيل ، فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسـان العرب. والباقون فلم يؤخذ منهم شـــيء؛ لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم، مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم، المطبقة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيّين وأهل الشام وأهل مصر (الفارابي، 1986. ص146-147، والسيوطي، (د ت) ج1، ص211).

وقد أفرد ابن جني بابًا في كتابه الخصـائص أسـماه: (باب اختلاف اللغات وكلها حُجّة)، فيقول: ((اعلم أن ســـعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظُره عليهم ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضـــربًا من القياس يؤخَذ به ويُخْلَد إلى مثله،. وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصـــاحبتها لأنها ليســت أحقَّ بذلك من رَسِـيلتها؛ لكن غاية ما لَك في ذلك أن تتخيرَّ إحداهما فتقوّيَها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها وأشدّ أنْسا بها، فأمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا، أوَلا ترى إلى قول النبي: نزل القرآن بسبع لغاتٍ، كلُّها كافٍ شافٍ)) (ابن جني، 1956. ج2، ص10).

ثالثًا- ملاحظات حول السّماع:

من خلال التمعن في موضوع السماع تتبادر إلى الذهن ملاحظات عديدة، نستطيع إيراد قسمًا منها:

1- مصطلح السماع - بصورة عامة- يراد به معان عديدة، منها: الكثير والقليل والشاذّ والنادر وغير ذلك، أما ما يهمنا منه - مصطلح السماع- فهو ما يراد به الكثير المطَّرد من المسموع.

2- البصريون بالرغم من تشددهم بالسماع، أخذوا بشواهد كثيرة من الشعر لم يعرف قائلها، وبنو عليها قواعد، وهذا مما يؤخذ على عليهم.

3- الاستقراء الناقص للّغة ولّدَ أمورًا كثيرة، منها: تخطئة الفصحاء، ومحاولة تأويل بعض الآيات القرآنية؛ وذلك بسبب المعيارية التي وضعوها لقواعدهم.

4_ لم يتضح وجود اهتمام لدى النحويين بالأخذ من القرآن الكريم وتقعيد القواعد منه، رغم إيمانهم المطلق بفصاحته وبلاغته، وما يوجد من ذلك فهو لا يرقى إلى شأن القرآن الكريم ومادته اللغوية الضخمة.

5- كثير من قواعد النحو قامت على الشعر الذي يخضع كثير منه إلى الضرورة الشعرية، وهذا ما لا ينطبق على النثر. مما يؤدي إلى انقسام النحو إلى: نحو الشعر ونحو النثر.

6- قد تتدخل بعض الظروف غير اللغوية في بناء القاعدة النحوية كالظروف السياسية والاجتماعية وقصة سيبويه مع الكسائي خير دليل على ذلك.

7- يميل أكثر الدارسين المحدثين إلى منهج المدرسة البصرية، بالرغم من كون المدرسة الكوفية أقرب إلى الدراسات الحديثة من المدرسة البصرية.

رابعًا- السماع في كتاب "إيجاز التعريف في علم التصريف" لابن مالك:

يرد مفهوم السّماع العام عند ابن مالك بألفاظ عديدة، وهي كما يأتي:

أ_ السماع: فيقول ابن مالك:((وأمَّا تَظَنَّيْتُ فالمختار فيه الاقتصار على السماع)) (ابن مالك، 2002. ص89).

ب- الرواية: فيقول في فصل الرباعي المجرد من الأسماء: ((وإن كان مضموم الأول فله وزنان: (فُعْلُل): كـ (بُرْثنٍ وجُرْشُع) و(فُعْلَل): كـ (بُرْقَع 3، وجُرْشَع)، لم يروه سيبويه؛ لكن رواه الأخفش من أئمة البصرة والفراء من أئمة الكوفة)) (ابن مالك، 2002. ص63- 64).

ج_ النقل: إذ يقول: ((وقد يُنتصر لسيبويه – رحمه الله- في إلغائه (فُعْلَلًا)، بأن يقال: سَلَّمنا صحة نقله عن العرب...)) (ابن مالك، 2002. ص66).

د- الشاذ: فيقول: ((ما خرج عن الأوزان المذكورة للمجرَّد من الأسماء والأفعال، فهو وزن شاذ)) (ابن مالك، 2002. ص75).

هـ- النادر: فيقول: ((والطَّحرِبة – وهو الملبوس الحقير- حكاه أبو عبيدة عن أبي الجراح بفتح الطَّاء وكسر الراء، وهو نادر، والمشهور كسرهما وفتحهما وضمهما)) (ابن مالك، 2002. ص76).

و- القول: ومثال ذلك قول ابن مالك: ((فإنّ العرب قالت: ضفن الرجل فهو ضافن وضيفن، إذا تبع الأضياف تطفلًا...)) (ابن مالك، 2002. ص35).

و- الحكاية: يقول: ((وقد حُكِيَ أنَّ من العرب مَنْ يقول: كَلَيْتُه بمعنى كلأته، ومَكْلِيٌّ بمعنى مَكْلُوٌّ5 – أي محفوظ)) (ابن مالك، 2002. ص154).

هـ – المطّرد: فيقول: ((كَبِدٍ، وعَضُدٍ، فقيل فيهما: كَبْد وعَضْد، وذلك مطّرد في لغة تميم)) (ابن مالك، 2002. ص204).

و- غير المطّرد: فيقول ((من وجوه الإعلال الحـذْفُ وهو مطرد " وغير مطرد)) (ابن مـالـك، 2002. ص191).

ز- لغـة: فيقول: ((ويمكن أن يكون فتوّ على لغـة من قـال في التثنيـة: فتوان)) (ابن مـالـك، 2002. ص152).

ح- كثرة الاســـتعمال: فيقول: ((ومن الحذف اللازم غير المقيس عليه حذف فاءات خُذْ وكُلْ ومُر، والأصـــــل: أُوْخُذْ وأُوْكُل وأُوْمُر؛ لأنَّهنَّ من الأخذ والأكل والأمر، ولكنهـا خففت لكثرة الاستعمال ولا يقاس عليها غيرها)) ((ابن مالك، 2002. ص195).

ط- الضـــرورة: ومثال ذلك قوله: ((من الحذف المطرد: حذف همزة أفعل من المضـــارع واســـم الفاعل واســـم المفعول كقولك: أكْرَمَ يُكْرِمُ فهو مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ، والأصـــــل أن يقال: يُؤَكْرِم ومُؤَكْرِم ومُؤَكْرَمٌ... ولم يستعمل الأصل إلاَّ في الضرورة كقول الشاعر: فإنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤكْرَمَا ...))((ابن مالك، 2002. ص194).

- غير المقيس عليه: ومثال ذلك قول ابن مالك: ((ومن الحذف اللازم غير المقيس عليه حذف فاءات خُذْ وكُلْ ومُرْ1، والأصـــــل: أُوْخُذْ وأُوْكُل وأُوْمُر؛ لأنَّهنَّ من الأخذ والأكل والأمر، ولكنها خففت لكثرة الاستعمال ولا يقاس عليها غيرها2. كالأمر من أجرَ الأجيرَ، وأسر الأسيرَ؛ لانتفاء كثرة الاستعمال)) (ابن مالك، 2002. ص195).

ويُفهم السماعُ عند ابن مالك على وجهين، منها:

أ_ الكثير(المطّرد في كلام العرب)، وهو المقيس عليه، ومن ذلك قول ابن مالك: ((وكـ" الألَنْدَد " - وهو الشديد الخصومة - من اللدد، وكـــــ((العفنجج - وهو الأحمق- من العفج- وهو: كثرة الاضـطراب في العمل - وأيضًـا الضـرب بالعصـا، وما لا اشـتقاق له من هذا النوع قليل فيحمل على الكثير" وقوله أيضًـا: ((واعتَدُّوا بموازن " فِعِل"... إذ الكسـرتان أقلّ ثقلًا من الضـمَّتَيْن، وذو الضَّمَّتَيْن في الكلام كثير)) (ابن مالك، 2002. ص62).

ب- القليل (غير المطّرد في كلام العرب): وهو الذي سُمع من كلام العرب ولم يُقس عليه، كقول ابن مالك: ((وقد خفّفوا هذا النوع بإبدال أحد الأمثال ياءً نحو: تَظَنَّيت، لأنه من الظن، وكلا التخفيفين مطرد في أقيســـة الكوفيين، والبصـــريون فيهما مع الســـماع)) (ابن مالك، 2002. ص88)، وقولـه: ((من وجوه الإعلال الحـذْفُ وهو مطرد وغير مطرد)) (ابن مـالـك، 2002. ص191).

أما مصادر السماع عند ابن مالك في كتاب (إيجاز التعريف في علم التصريف)، فهي:

1_ القرآن الكريم:

يعدّ من مصادر السماع لدى ابن مالك، إذ ورد في موارد عديدة من الكتاب، ومن ذلك في مسألة (لزوم إعلال الفعل لكونه على فَعِل)، فيقول:((فإذا انضم إلى ذلك لزوم إعلال الفعل لكونه على (فَعِل) كـــ "رَضِـي" أوثر إعلال مَفْعُول على تصحيحه قال تعالى: {ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِـيَةً مَرْضِـيَّةً} (الفجر: 28)، ولم يقل: مَرْضُـوَّة؛ لأنَّ القرآن لم ينزل بغير الأوْلَى)) (ابن مالك، 2002. ص155).

وكذلك في قوله: ((إذا كان المثلان في كلمةٍ ياءين لازمًا تحريك ثانيهما نحو: " حَيِيَ، وأَحْيِيَة "، جاز الفك والإدغام، قال الله تعالى: { وَيَحْيَى مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَة} (الأنفال: 42)، وأحيانًا يذكر بعض الآيات لتعضيد القاعدة الصرفية، كقوله: ((فإن كانت هاء السكت لم تُدْغَم؛ لأنَّها مخصوصة بالوقف، فإنْ ثبتت وصلا فالوقف عليها منوي والابْتِدَاء بما وليها منوي أيضًا فيتعين الفك كقوله تعالى: {مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ} (ابن مالك، 2002. ص198).

2- القراءات القرآنية:

تعد القراءات من مصادر السماع عند ابن مالك في كتابه، إذ نجده يستشهد بقراءات مختلفة ولا يلتزم بقراءة معينة، فيشير إلى أسماء قرّائها تارة، ولا يشير إليهم تارة أخرى، فيقول: ((ومن قرأ {أئمة} (التوبة: 12)، بالتسهيل أو بالتحقيق مخالف للقياس والاقتداء به متعين لصحة النقل)) (ابن مالك، 2002. ص118).

وكذلك نجد ذلك في قضية جواز الفكّ والإدغام إذ يقول:((كذلك يجوز الفك والإدغام إذا كان أول المثلين نونًا هي آخر فعل، أو علامة رفع، أو جمع إناث، وليس قبلها ساكن صحيح نحو: {مَكَّنِّي} (الكهف: 95)، و{تَأْمَنَّا} (يوسف: 11)، و{أَتُحَاجُونِّي} (الأنعام: 80)، و{تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ} (الزمر: 64))، ويتضح ذلك في كلامه عمّا إذا كان المثلان في كلمة يائين، فيقول: ((إذا كان المثلان في كلمةٍ ياءين لازمًا تحريك ثانيهما نحو: (حَيِيَ، وأَحْيِيَة) جاز الفك والإدغام، قال الله تعالى: { وَيَحْيَى مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَة} (الأنفال: 42)، قرأه بالفك نافع والبزي، وأبو بكر)) (ابن مالك، 2002. ص210).

3- الشعر:

يعد الشعر أحد مصادر السماع عند ابن مالك، ولكنه كان قليلًا وهذا ما نجده واضحًا في كتابه، وغالبًا ما لم يذكر ابن مالك قائل البيت الشعري الذي يستشهد به، ومن ذلك قوله: ((وقد شبه بعض العرب بخُذ، وبابه الأمر من أتى، فقال:

تِ لي آل زيد وانْدُهْم لي جَمَاعَةً وَسَلْ آلَ زَيْدٍ أيُّ شَـيْءٍ يَضِـيْرُهَا)) (ابن مالك، 2002. ص196).

أو ينقل الشـــعر عمن أنشـــده من علماء اللغة، فيقول: ((ويمنع من الإدغام ... وكذلك إن كانا ياءين غير لازم تحريك ثانيتهما نحو: " يحيى))، وربما نال الإدغام هذا النوع أنشد الفراء:

وكَأَنَّها بَيْن النِّسَاءِ سَبِيكةٌ تَمْشِي بِسُدَّة بَيْتِهَا فَتُعِيُّ" (ابن مالك، 2002. ص302).

ومن ذلك أيضًا قوله: ((كقولهم في"دُوَيْبَّة: دَوَابَّة، وفي صَوْمة: صَامَة، أنشد ابن برْهَان:

ثُبْتُ إِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ تَابِتِي وَصُمْتُ رَبِّي فَتَقَبَّلْ صَامَتِي (ابن مالك، 2002. ص166).

4- أقوال العرب:

وهي من أهم مصـــادر الســـماع لدى ابن مالك، إذ نجده تارة لا يذكر أســـماء القائلين من العرب، بل نجد عبارات في كتابه نحو: (قول العرب) و(فإن العرب قالت) و(وبعض العرب يقول) و(جميع العرب يقولون)، (ويســـتدل بقول العرب)، ومثال ذلك قول ابن مالك في كتابه: ((ويســـتدل بقول العرب: "ضـــغبت المرأة "إذا اشـــتهت الضـــغابيس)) (ابن مالك، 2002. ص98)، وقوله: ((وكفى بقول العرب: ذوائب دون ذيايب فيصلًا)) (ابن مالك، 2002. ص121). ويذكر أســـماء القائلين تارة أخرى، كقوله: ((وبنو عامر رهط جميل بن معمر يقولون: في مضـــارع " وَجَد" "يَجُد"))((ابن مالك، 2002. ص191).، وقوله: ((إلا أنَّ أهل الحجاز قالوا: القُصْـــوَى، فأظهروا الواو وهو نادر، وبنو تميم يقولون: القصيا)) (ابن مالك، 2002. ص39).

5- الأمثال العربية: ذكر ابن مالك مثلين عربيين في الكتاب، إذ يقول: ((وفي المثل: "اســـق رقاش فإنَّها سَـــقَّايَة)) (ابن مالك، 2002. ص106)، فصـــححوا الياء؛ لأنَّ المثل لا يغيَّر، فأُمن ســـقوط التاء منه، ويقول أيضًـــا: ((المدَّ الذي في حرف المد قائم مقام حركة ولذلك جاز التقاء الســـاكنين إذا كان أولهما ممدودًا باطراد في نحو: دَابَّة وآالغلام قال وبغير اطراد في نحو: ((الْتَقَتْ حَلَقَتَا الْبِطَان)) (ابن مالك، 2002. ص199).

6- آراء العلماء وأقوالهم: من مصادر السماع المهمة لدى ابن مالك آراء العلماء وأقوالهم، وإذا ما استثنينا كتاب (التصريف) لأبي الحسن الأخفش الذي ذكره في كتابه، فيقول: ((ومن قال: أُمَيِّيٌّ فجمع في النسب أربع ياءات، قال في هذا المثال: رُدَدَّدَةٌ. كذا قال أبو الحسن في تصريفه)) (ابن مالك، 2002. ص89)، فأنه لم يشر إلى أسماء المصادر التي أخذ هذه الآراء عنها، فينقل عن بعض العلماء منهم: ســـيبويه والمبرّد وأبو الحســـن الأخفش وأبو علي الفارســـي والفراء والكســـائي وابن السكّيت، وابن عصفور والعكبري، وغيرهم، وقد يوحي للقارئ أنه قد أخذ ذلك مباشرة عنهم.

7- لغات العرب: وتعد لغات العرب من مصـــادر الســـماع لديه أيضًـــا، ومن ذلك قوله: ((وشـــذ تغليب الواو في قولهم: فُتِيٌّ وفُتُوٌّ حكاه الفراء، ويمكن أن يكون فتوّ على لغة من قال في التثنية: فتوان حكاه يعقوب فلام فتى على هذه اللغة واو)) (ابن مـالك، 2002. ص152)، وإن وردت لديه لغتان في مســـألة ما فقد يرجح إحداهما على الأخرى أحيانًا، فيقول: ((ويمكن أن يقال: إنَّ

قولهم: " يشأيان" ليس على لغة مَنْ قال: " شأوت " بل على لغة مَنْ قال: " شأيت " حكاهما ابن السكيت، ثُمَّ استغنى بذلك عن أن يقال: " يشأوان ")) (ابن مالك، 2002. ص133).

ثم نجده تارة ينســـب اللغة إلى قائليها، ولا ينســـبها إليهم تارة أخرى، وأحيانًا نجد ابن مالك يســمي اللغة باســمها، مثل: لغة الحجازيين ولغة تميم، فيقول: " نحو: كَبِدٍ، وعَضُــدٍ، فقيل فيهما: كَبْد وعَضْــد، وذلك مطرد في لغة تميم)) (ابن مالك، 2002. ص304). ويقول: ((نحو: "أَجْلِل بزيد، وإنَّما وافق بنو تميم أهلَ الحجاز في فك هذا ولم يوافقوهم في نحو: " ارْدُدْ "؛ لأنَّ " ارْدُدْ " معرض لتحريك ثاني مثليه لساكن يليه كـ " ارْدُدْ " الشيء)) (ابن مالك، 2002. ص210).

الخاتمة

مما تقدم من اســتقراء كتاب (إيجاز التعريف في علم التصــريف) لابن مالك، نســتخلص أمورًا عديدة، منها:

1. تبيَّن أن السماع يُعدّ الأصل الأول في بناء القاعدة الصرفية عند علماء العربية، وأنه يمثّل الأساس الذي يُبنى عليه القياس ولا يُستغنى عنه في التقعيد.
2. يورد ابن مالك في كتابه: (إيجاز التعريف في علم التصريف) عدة مصطلحات تندرج تحت مصطلح المسموع عن العرب يراد من بعضها الكثرة ومن بعضها الآخر القلة، ومنها: (الرواية، النقل، الشاذّ، النادر، القول، الحكاية، المطّرد، غير المطّرد، لغة، الضرورة، كثرة الاستعمال، المقيس عليه، غير المقيس عليه)، إذ يبدو أنه اتّسع دلاليًا واصطلاحيًا، فتداخل مع تلك المصطلحات، مما يعكس ثراء الجهاز المصطلحي في التراث الصرفي.
3. اتضح أن القرآن الكريم وقراءاته شكّلا مصدرًا أعلى في الاحتجاج، مع التزام الضوابط التي قررها أئمة القراءات، وفي مقدمتهم ابن الجزري، إذ يجيء بها للاستدلال تارة، وللاستشهاد وتعضيد القاعدة الصرفية تارة أخرى. مما يدل على رسوخ معيار صحة النقل في بناء الأحكام الصرفية.
4. لم يكن يستشهد في كتابه بالحديث النبوي، بالرغم من كونه من المجوزين لذلك.
5. ترد في كتابه قراءات قرآنية مختلفة، إذ لا يلتزم بقراءة معينة، فيشير إلى أسماء أصحابها حينًا، ولا يشير إليهم في أحيانٍ كثيرة.
6. أما الشعر فيُعدّ من مصدر السماع لديه، بالرغم من كونه قليلًا في الكتاب، وغالبًا ما لم يذكر قائله.
7. ومن مصادر سماعه في الكتاب أيضًا: أقوال العرب، إذ نجده تارة يذكر أسماء القائلين من العرب أو أسماء قبائلهم، وتارة يذكر ذلك، ومن ذلك الأمثال، إذ يذكر مَثَلَين، إلّا إنه لم يشر إلى قائلي هذين المَثَلَين.
8. ومن ذلك أيضًا: آراء العلماء وأقوالهم، فينقل عن سيبويه والكسائي والمازني والمبرد وأبي الحسن الأخفش والفرّاء والفارسي وابن السكيت وابن عصفور والعكبري وغير هؤلاء، وقد لا يذكر أسماءهم عند إيراد آرائهم، إذ يوحي للقارئ في كثير من الأحيان أنه قد أخذ عن كتبهم مباشرة، إلّا إنّه لم يذكر أيًّا من كتبهم إذا ما استثنينا كتاب (التصريف) لابي الحسن الأخفش.

9. نجده يتحرز في السماع عن البصريين والكوفيين في المسألة الواحدة، ويعضدها بالقرآن الكريم أحيانًا ويعلل ذلك بزيادة الثقة.
10. أظهرت الدراسة أنَّ (ابن مالك في كتابه إيجاز التعريف في علم التصريف) لم يقتصر على النقل، بل تعامل مع السماع بالنظر على أنَّه أداة منهجية دقيقة في توجيه القاعدة وترجيح الأوجه المختلفة؛ فينقل كثيرًا عن العرب مباشرة من دون واسطة، فيقول: (قالت العرب) من دون سند للرواية، وأحيانًا ينقل عن العرب بوساطة أئمة اللغة فيقول مثلًا: " ذلك حكاه ابن القطاع"، ويوحي أحيانًا بإحاطته بجميع كلام العرب فيقول: " جميع العرب يقولون ..." يرجّح بعض لغات العرب على بعض في بعض المسائل، ويصنفها أحيانًا إلى لغة رديئة وغير ذلك، ثم نجده تارة ينسب اللغة إلى قائليها، ولا ينسبها إليهم تارة أخرى.
11. إنّ تنوّع مصادر السماع –التي بينتها الدراسة– عند ابن مالك بين القرآن والقراءات، والشعر، وأقوال العرب، والأمثال، وآراء العلماء، ولغات القبائل؛ دليل واضح على شمولية منهجه واعتماده الاستقراء الواسع.
12. فرّق ابن مالك بوضوح بين الكثير المطّرد الذي يُقاس عليه، والقليل غير المطّرد الذي يُحفظ ولا يُقاس عليه، وهو تفريق يعكس وعيًا دقيقًا بطبيعة النظام الصرفي العربي.
13. أظهرت الدراسة أنّ السماع عند ابن مالك لم يكن معطًى جامدًا، بل كان عنصرًا فاعلًا في عملية الترجيح بين اللغات واللهجات، مع مراعاة كثرة الاستعمال وسلامة القياس.
14. تؤكد نتائج البحث أن إعادة قراءة التراث الصرفي في ضوء مفهوم السماع ومنهجيته تسهم في تعميق فهم آليات التفكير اللغوي العربي، وتدعم الاتجاهات المعاصرة التي تسعى إلى تحقيق توازنٍ منهجيٍّ بين النقل والقياس، وبين الوصف والتقعيد.

المصادر

_القرآن الكريم

1. حسّان، ت، الأصول، (2000)، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، ، عالم الكتب، د ط، القاهرة– مصر.
2. السيوطي، ج، (1989)، الاقتراح في علم اصول النحو، تح: د. محمود فجال، دار القلم، ط1، دمشق.
3. ابن مالك، م، (2002)، إيجاز التعريف في علم التصريف، تح: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط1، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
4. الزركشي، م، (1391هـ)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، د ط، بيروت.
5. الفارابي، م، (1986)، الحروف، تح: محسن هادي، دار المشرق، د ط، بيروت– لبنان.
6. البغدادي، ع، (1997)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة.
7. ابن فارس، أ، (1997)، الصاحبي في فقه اللغة العربية، محمد علي بيضون، ط1.
8. الأفغاني، س، (1994)، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.
9. الأنباري، ع، (1971)، لمع الادلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت.
10. السيوطي، ع، (د ت) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت.
11. ابن فارس، أ، (1979)، معجم مقايس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (د ط).
12. ابن الجزري، م، (د ت)، النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع – مصر.
13. ابن جني، ف، الخصائص، (1956)، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة.